



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
أيلول / ٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN
September / 2023

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٦

أبحاث ودراسات

٣٢

أخبار إقتصادية محلية

٣٤

أخبار مصرفية محلية

٣٦

صحافة متخصصة أجنبية



بعد صيرفة... لها لا تكون بورصة بيروت هي الحل؟

من يقرأ بين السطور يرى بأن الحاكم بالإبادة الدكتور وسيم منصورى قرر أن يعكس المسار، أقله من ناحية الشفافية ومصارحة العموم بعد أن أدرك الجميع بأن إدارة السياسة النقدية لا يمكن أن تستمر عبر الطرق المحاسبية المبتدعة أو الهندسات أو المنصات كما كانت تدار في السابق. مع أخذ القرار بعدم جواز الاستمرار بتوزيع أموال المودعين على المستفيدين من صيرفة، تطرح اليوم فكرة تداول الدولار كما كان يجب أن يكون منذ بداية الأزمة، عبر سوق حرة لا تخضع للأساليب مصطنعة بددت المدخرات دون أن تؤول إلى النتيجة المرجوة، لا بل فاقمت من أزمة الدولار فارتفع ٦٠ ضعفاً في ٤٢ شهراً فيما لم يرتفع إلا ١١ ضعفاً خلال الفترة عينها من الحرب. رغم الحرب وشوائبها، كان يتم تداول الدولار بطريقة طبيعية، شراءً وبيعاً عبر المصارف وكان دور الصيرفة يقتصر على فترات بعد الظهر وأيام الإقفال. كان المصرف المركزي يتدخل بانعاً وشارياً عبر المصارف (وليس عبر الصيرفة) كلاعب رئيسي دون أن يمس بأموال المودعين ولو بدولار واحد. يجري الحديث اليوم عن العودة إلى الوسائل التقليدية ولو بعد تأخر دام ٤ سنوات بعد أن أثبتت الطرق المبتدعة في السنوات الأخيرة عقمها ونتائجها الكارثية.

من المنصات المطروحة حالياً منصات عالمية أثبتت فعاليتها عبر السنين وهي عديدة، وقد كان لي شرف التعامل معها في مواعبي السابقة كرئيس لبورصة بيروت وبعدها كأمين عام لاتحاد البورصات العربية. من اللافت أن الانطباع لدى الرأي العام كان يميل إلى الاعتقاد بأن التعامل مع سوق القطع هو مرتبط بشخص الحاكم السابق وأن التعامل مع منصات عالمية يتطلب فترة طويلة من الزمن لوضعها موضع التنفيذ في لبنان. لكننا ننسى أو نتناسى بأن لبنان مجهز بمنصة تعمل بنظام تداول عالمي اسمها «بورصة بيروت».

بحكم ترأسى لهذه البورصة لفترة عشر سنوات، أستطيع أن أجزم بأن هذه المنصة قادرة على تأمين التداول الطبيعي بالدولار عبر طرق شفافة وسهلة وفي فترة قصيرة جداً. فما هي إيجابيات الطرح الذي يمكن أن يستفيد منه المصرف المركزي بتعاونه مع بورصة بيروت ومع المصارف في هذا المجال؟

- ١- يتم التداول حالياً في بورصة بيروت بعدد من الأسهم ومنها سوليدير ولا شيء يمنع من أن يتم إدراج الدولار عليها ليتم تداوله مقابل الليرة كأي أداة مالية أخرى (وهذا ما يؤكد أيضاً تقنيو الإدراج والتداول في البورصة).
- ٢- إن خصوصيات سوق الدولار في لبنان تتطلب تعديلات كبيرة على المنصات العالمية قد تأخذ وقتاً لا يستهان به، كما تتطلب فترة تجربة وتدريب قد تطول، فيها بورصة بيروت مربوطة بعدد لا بأس به من المصارف التي تدرّب موظفيها على مدى عقود من الزمن على استعمال تقنياتها دون أي شوائب، فلا حاجة إلى إضاعة الوقت بفترات من التدريب والاختبار.
- ٣- شفافية الأسعار والتداولات الفعلية المعلنة عبر شاشات بورصة بيروت وموقعها الإلكتروني كما وعلى المنصات العالمية المربوطة بها (رويترز، بلومبرغ، ...) تقلص إلى حد كبير دور المواقع الإلكترونية الخاصة التي تتلاعب بمعلومات السوق.
- ٤ - نقل مركزية التسعير من أيدي وتلاعب كبار الصيارفة، المرخصين وغير المرخصين، إلى سوق رسمية مراقبة من قبل مصرف لبنان وهيئة الرقابة على الأسواق المالية في أن معاً.
- ٥ - بورصة بيروت مربوطة بتقنيات اتصال مباشر بالمصارف وشركات الوساطة، وبالتالي لا تتأثر بانقطاع الأنترنت وأعطاله المفاجئة. وهذا ما قد يصعب تجنّبه في حال الاعتماد على المنصات العالمية الأخرى.
- ٦ - يمكن ضمّ أي مصرف أو مؤسسة مالية مرخصة إلى لائحة المتداولين على البورصة بمهلة وجيزة وبتكلفة رمزية.
- ٧ - بورصة بيروت ملزمة بالسرية المتعلقة بحسابات المتداولين، كما أن تسوية العمليات تتم في مصرف لبنان وعبر شركة المقاصة التي يملكها. بالتالي تبقى العمليات في نطاقها المحلي حصراً تحت رقابة السلطات اللبنانية.
- ٨ - إتمام العمليات من خلال القطاع المصرفي يعيد قسم لا يستهان به من اقتصاد «الكاش» إلى شروط الامتثال المطلوبة دولياً، كما يساهم بتقليص الكتلة النقدية بالليرة الموضوعة في التداول.
- ٩ - يمكن لبورصة بيروت تأمين التداول بأي من نظامي التداول المستمر Continuous أو التداول بعد تثبيت السعر مرّة في اليوم Fixing.
- ١٠ - تؤمن البورصة الأوروبية «يورونكست» صيانة هذا النظام المصنّع من قبلها والمستعمل من قبل العديد من البورصات في العالم.

١١ - تتكفل حالياً بورصة بيروت، وهي مؤسسة عامة، بتسديد تكاليف الصيانة بعدما سددت ثمن نظام التداول بالكامل في فترات سابقة. بالتالي لن تتحمل الدولة اللبنانية عند تداول الدولار عليه أية تكلفة إضافية.

هذه بعض من الميزات التي يمكن الركون إليها للعودة إلى تسعير الدولار والتداول به في الأسواق الرسمية. فهل يكون الحل بالتعاون بين مصرف لبنان وبورصة بيروت والمصارف؟ علماً بأن حرية التداول وتسعيره رسمياً لا يعني لجم سعر الدولار أو تغيير مساره الذي يفترض أن يعكس واقع الاقتصاد، إنما ضبط التلاعب بأسعاره بقدر أكبر بكثير مما كان عليه سابقاً والأمل معقود على الشفافية التي أظهرها سعادة الدكتور وسيم منصور منذ تسلمه مهامه مؤخراً.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة: إن هذا المقال هو جزء من سلسلة مقالات يكتبها الأمين العام ضمن عدد من النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان وهي تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات. دون أن يلزم الجمعية بضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

إلى السيولة وتسديد قروض وغيرها. كما أن عدداً من الشيكات لا يدخل غرف المقاصة بل تتم التسوية مباشرة داخل المصرف المعني، ما يؤثر على عدد وقيمة عمليات الشيكات الفعلية.

وللعلم يسمح التعميم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر آب ٢٠٢٣، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ١٤١ شيكاً بقيمة ٢٢١ مليار ليرة، في حين بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملة الأجنبية ٣٦ شيكاً بقيمة ١,٦ مليون دولار أميركي.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاصة

في آب ٢٠٢٣، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٥٠٦٣ مليار ليرة مقابل ٦٦٦٠ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٣٧٢٣ مليار ليرة في آب ٢٠٢٢، وارتفعت بنسبة ٨٠,٣٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملة الأجنبية ١٨٨ مليون دولار مقابل ٢٢٩ مليون دولار و٧٨٧ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٦٥,٢٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه. مع الإشارة إلى أن استخدام الشيكات يعود بجزء كبير منه إلى عمليات الحسم لغايات مختلفة من الحاجة

جدول رقم 1 تطور الشيكات المتقاصة في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2020-2023

2023	2022	2021	2020	
				الشيكات بالليرة
250	647	1100	1994	- العدد (آلاف)
41237	22867	18606	19313	- القيمة (مليار ليرة)
164948	35343	16915	9686	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
79	579	1253	1983	- العدد (آلاف)
2590	7436	13788	23268	- القيمة (مليون دولار)
32785	12843	11004	11734	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر: مصرف لبنان

من العام ٢٠٢٣ وتراجعت بنسبة ٩,٤٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢، في حين سجلت الكميات المستوردة ارتفاعاً بسيطاً بنسبة ٠,٨٪. وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكلت حصتها ٢٦,٣٪ من

حركة الاستيراد في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٤٧ مليون دولار مقابل ١٣٣٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٨٠١ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ٩٧٩٨ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى

لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٢,٣٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (١٠,٧٪)، فسويسرا (١٠,٢٪)، ثمّ تركيا (٨,٣٪)، ثمّ إيطاليا (٥,٧٪).

المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٥٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (١٠,٠٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٧,٣٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (٦,٠٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها

جدول رقم 2 الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
9,4-	9798	10809	7832	6124	الواردات السلعية (مليون دولار)
0,8+	6624	6572	7330	7105	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري

من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٢,٢٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٣,٥٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٣,٢٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٢٠,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٦,٦٪)، ثمّ مصر (٥,٤٪)، فالعراق (٤,٩٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

حركة التصدير
في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٣٠ مليون دولار، مقابل ١٩٧ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٢٨ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى ١٦١٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٢٤,٢٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة

جدول رقم 3 الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
24,2-	1614	2129	1857	1986	الصادرات السلعية (مليون دولار)
0,9-	908	916	962	975	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري

التجاري إلى ٨١٨٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ٨٦٨٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الي سبق. ويعود ذلك إلى تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية خلال هذه الفترة.

الحسابات الخارجية
- في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ١٢١٧ مليون دولار مقابل عجز قدره ١١٤٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٥٧٣ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان



- في آب ٢٠٢٣، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ١٤٥ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كل من صافي موجودات مصرف لبنان بقيمة ١١٥ مليون دولار وصافي موجودات المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٣٠ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد تراجعت بقيمة ٢١٧ مليون دولار في تموز ٢٠٢٣.

قطاع البناء
- في آب ٢٠٢٣، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٥٢٣ ألف متر مربع (٢م) مقابل ٤٢٣ ألف م ٢ في الشهر الذي سبق و٣٧٣ ألف م ٢ في آب ٢٠٢٢. وبذلك، تكون مساحات البناء قد انخفضت بنسبة ٥٣,٦% في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

جدول رقم 4

تطور مساحات البناء المرخص بها في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2020-2023

2023	2022	2021	2020	
3264	7039	6040	2589	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في آب ٢٠٢٣، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٥٥٢,٦ مليار ليرة مقابل ٣٠٥,٢ مليارات ليرة في الشهر الذي سبقه ١٥١,٦ ملياراً آب ٢٠٢٢.
- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢١٦ ألف طن في حزيران ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٢٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه ٢٢٧ ألف طن في حزيران ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ١٠,٧% في النصف الأول من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

قطاع النقل الجوي

في آب ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٦٥٥٠ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٣٧٩١١٤ شخصاً وعدد المغادرين ٥٣٤٠٥٠ شخصاً والعابرين ١٠٩٨ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٩٤٤ طناً مقابل ٢١١٦ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد الرحلات بنسبة ١٥,٦%، وحركة القادمين بنسبة ٢٠,٧%، وحركة المغادرين بنسبة ١٩,٣%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢,١%.

جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2022 و 2023

التغير، %	2023	2022	
15,6+	39887	34510	حركة الطائرات (عدد)
	42,5	37,3	منها: حصّة الميدل ايست، %
20,7+	2514447	2083168	حركة القادمين (عدد)
	39,4	37,7	منها: حصّة الميدل ايست، %
19,3+	2483095	2081146	حركة المغادرين (عدد)
	40,8	38,3	منها: حصّة الميدل ايست، %
61,8-	7599	19889	حركة العابرين (عدد)
2,1-	37871	38701	حركة شحن البضائع (طن)
	26,2	28,8	منها: حصّة الميدل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي



حركة مرفأ بيروت

١٨٩٣٣٢٧ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٤٦,٩ مليون دولار مقابل تداول ٧٥١٢٣٧ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٢٧,٠ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٨٩٩٥٢٥) سهماً متداولاً بقيمة ٣٣,٧ مليون دولار في آب (٢٠٢٢). على صعيد آخر، ارتفعت الرسملة السوقية إلى ١٨٧١٥ مليون دولار مقابل ١٨٤٠٠ مليون دولار و ١٣٣٥٥ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي آب ٢٠٢٣، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٦,٣٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٣,٤٪ للقطاع المصرفي و ٠,٢٪ للقطاع الصناعي. وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الثمانية الأولى من العامين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ١١,١ مليون سهم إلى ٣١,٥ مليوناً.

- ارتفاع قيمة التداول الإجمالية من ٢٧٧,٨ مليون دولار إلى ٣١١,٢ مليوناً.

في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٣١ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٨٧٤٠٤ أطنان والمشحونة ٦٥٥٢٧ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٤٦٦٧ مستوعباً. وفي الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد عدد البواخر بنسبة ١٣,٣٪، فيما بقي حجم البضائع المفرغة شبه مستقر، وانخفض كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة ٤,٩٪، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٣,٤٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في آب ٢٠٢٣، ارتفع مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٩٪ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ١٣٩,٧٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢، وبلغت نسبة زيادته ٢٢٩,٨٪ قياساً على آب ٢٠٢٢.

بورصة بيروت

في آب ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت

الملاحق الإحصائي الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر السبعة من العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.ا.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.ا.)	البلد
20.6	332	الإمارات العربية المتحدة	12.3	1204	الصين
6.6	107	تركيا	10.7	1045	اليونان
5.4	87	مصر	10.2	995	سويسرا
4.9	79	العراق	8.3	817	تركيا
4.8	77	سويسرا	5.7	560	إيطاليا
4.0	64	قطر	4.3	422	الولايات المتحدة الأمريكية
3.9	63	سورية	3.1	307	ألمانيا
3.2	52	الولايات المتحدة الأمريكية	3.1	299	الإمارات العربية المتحدة
3.0	48	الأردن	3.0	297	الإتحاد الروسي
2.2	35	الكويت	2.9	284	مصر
2.0	33	كوريا	2.3	230	الهند
2.0	32	كونغو	2.1	204	قبرص
2.0	32	ساحل العاج	2.0	196	المملكة العربية السعودية
1.8	29	إسبانيا	1.8	181	فرنسا
1.7	28	اليونان	1.7	169	أوكرانيا
1.6	26	ألمانيا	1.7	165	المملكة المتحدة
30.4	490	دول أخرى	24.7	2423	دول أخرى
100.0	1614	مجموع الصادرات السلعية	100.0	9798	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
مليون دولار

2023			2022			2021	2020	2019	2018	الشهر/العام
المصارف المجموع	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	المصارف المجموع	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	مصرف لبنان والمؤسسات المالية					
(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	255.9	(609.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	236.9	كانون الثاني
2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(182.6)	(419.2)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	(71.6)	شباط
(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(30.0)	(488.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	(363.5)	آذار
62.3	15.8	46.5	(229.4)	33.0	(262.3)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	(575.0)	نيسان
(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(116.5)	(285.8)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	1203.5	أيار
(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	254.2	(728.3)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	(638.5)	حزيران
(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	13.0	(220.7)	38.7	(3046.4)	72.5	(548.9)	تموز
145.1	30.1	115.0	(314.3)	155.1	(469.4)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	(408.1)	أب
			48.5	(112.6)	161.2	784.6	(2107.7)	(58.5)	(146.1)	أيلول
			192.8	(184.9)	377.6	(154.4)	(380.0)	(197.9)	(1810.4)	تشرين الأول
			(354.4)	(260.0)	(94.4)	159.9	(214.4)	1142.8	(953.9)	تشرين الثاني
			17.1	22.5	(5.4)	(384.4)	(348.1)	(840.8)	(747.5)	كانون الأول
1071.1	2415.1	(1344.0)	(3197.1)	(152.9)	(3044.2)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	(4823.1)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م^٢)
أب 2022 - آب 2023

المحافظات	آب - 22	النسبة (%)	آب - 23	النسبة (%)
بيروت	1247	0.33	10969	2.10
جبل لبنان	128023	34.34	122277	23.39
البقاع	30598	8.21	31524	6.03
الشمال (1)	5876	1.58	4432	0.85
الشمال (2)	40292	10.81	70704	13.53
الجنوب	120417	32.30	164880	31.55
النبطية	46395	12.44	117878	22.55
المجموع	372848	100.00	522664	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.



حركة مطار بيروت الدولي
أب 2022 - أب 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع			
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
أب - 22	2964	2957	5921	318605	471185	789790	3497	793287	2561	3093	5654
أب - 23	3279	3271	6550	379114	534050	913164	1098	914262	2944	2116	5059
التغير %	10.6	10.6	10.6	19.0	13.3	15.6	-68.6	15.2	15.0	-31.6	-10.5

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
تموز 2022 - تموز 2023

التغير %	تموز 2023	تموز 2022	
19.1	131	110	عدد البواخر
-21.1	387404	491255	البضائع المفرغة (طن)
-17.9	65527	79860	البضائع المشحونة (طن)
3.4	14667	14188	المستوعبات المفرغة
37.1	3979	2903	عدد السيارات المستوردة
-	غ.م	غ.م	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠. ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

ثانياً - آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية: ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١٪. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠،

جدول رقم 4

تطور بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وبذلك، تكون هذه المحفظة انخفضت بقيمة ١٩٤٨ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية في نهاية آب ٢٠٢٣، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) ٨٧٧٧٦ مليار ليرة مقابل ٨٧٤٦٢



جدول رقم 5

توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	ك 1
100,00	1,58	3,43	38,52	21,23	19,29	6,21	4,65	4,41	0,46	0,23	2022
100,00	1,62	3,52	38,33	20,35	17,32	5,48	5,93	6,07	1,01	0,37	تموز 2023
100,00	1,61	3,50	38,19	20,04	14,84	5,34	6,82	8,10	1,15	0,41	آب 2023

المصدر: بيانات مصرف لبنان

بلغت القيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

ويظهر الجدول أعلاه ارتفاع حصة فئة السنة من مجموع المحفظة بالليرة اللبنانية لتجاوز الاكتتاب الاستحقاقات في الفئة المذكورة مقابل انخفاض حصة فئة الخمس سنوات نتيجة حجم الاستحقاقات في هذه الفئة، فيما لم تكن التغيرات ملحوظة بالنسبة إلى الفئات الأخرى وذلك بين نهاية تموز ونهاية آب ٢٠٢٣.

جدول رقم 6

توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2 2023	ك 1 2022	ك 1 2021	
15303	15317	20900	المصارف
%16,7	%16,8	%22,5	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
%62,3	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
%19,6	%18,9	%14,0	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
%0,8	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

مقابل ٦٢,٣% لمصرف لبنان و ٢١,٠% للقطاع غير المصرفي.

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت حصة المصارف ١٦,٧% من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندرز (صافية من المؤنات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

جدول رقم 7

مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخّرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبوندرز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخّرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢.

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، لم يسجّل توزّع مصادر التمويل تغييراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبوندرز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و ١,١٪ للحكومات و ٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالعملة الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢١، أي بارتفاع

جدول رقم 8 - مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية
(نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حزمة سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العاين 2020 و 2021

التغير	بالقيمة	2021	2020	مليار ليرة
بالنسبة (%)				
32.08	4921	20263	15342	الإيرادات الإجمالية
-7.00	-1359	18066	19425	النفقات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106	منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319	الإنفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083	الرصيد الكلي
		5010	-977	الرصيد الأولي
		12.2	-21.0	الرصيد الكلي/النفقات (%)

المصدر : وزارة المالية

توزيع سندات الخزينة حسب المكتتبين في نهاية الفترة
مليار ليرة

النسبة (%)	ك 23-2	النسبة (%)	ك 22-1	النسبة (%)	ك 22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
مليار ليرة

النسبة (%)	ك-23	النسبة (%)	ك-1	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-1-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

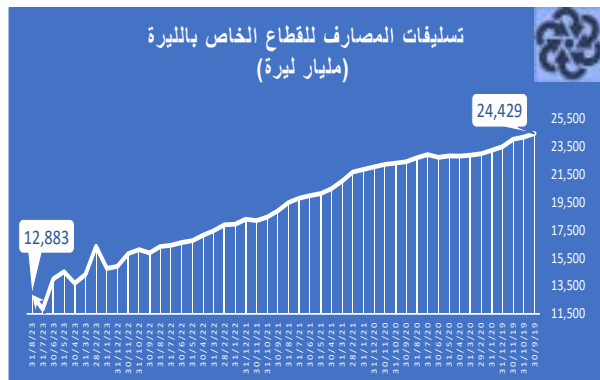
المصدر : مصرف لبنان

إلى أن العمليّات على منصّة صيرفة توقّفت مع نهاية تموز ٢٠٢٣، باستثناء تلك المتعلقة برواتب القطاع العام.

ازدادت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٢٨٨٣ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ١١٨٣٥ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٣، مقابل ١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، بعكس المنحى القائم منذ بداية الأزمة، مع إقدام بعض المصارف على التسليف ولو المحدود بالليرة.

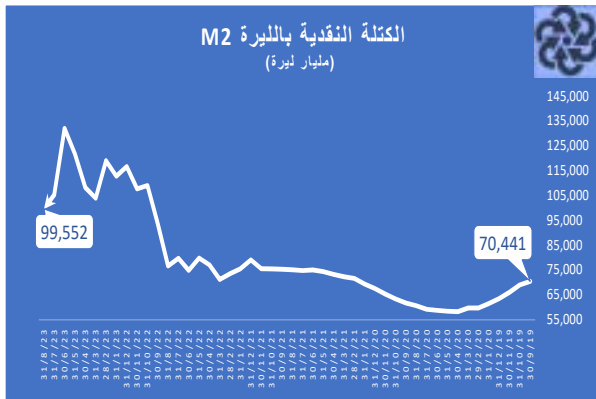
ثالثاً- أبرز التطورات المصرفية والنقدية في شهر آب ٢٠٢٣
• الودائع والتسليفات بالليرة

تراجعت وداائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥١٠٥١ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٥٥٠٧٣ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٣ و٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وقد ساهم بذلك تسديد ضرائب ورسوم وجبايات مختلفة عبر المصارف والتشدد من قبل مصرف لبنان في خلق النقد. كما تجدر الإشارة



آب ٢٠٢٣، مقارنةً مع ٥١٢٧٣ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٣، مقابل ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. مع التذكير بتوقّف العمليات على منصّة صيرفة مع نهاية تموز ٢٠٢٣، باستثناء تلك المتعلقة برواتب القطاع العام.

كما تراجعت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M٢، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ٩٩٥٥٢ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٣ مقارنةً مع ١٠٥٢٠٣ مليارات ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

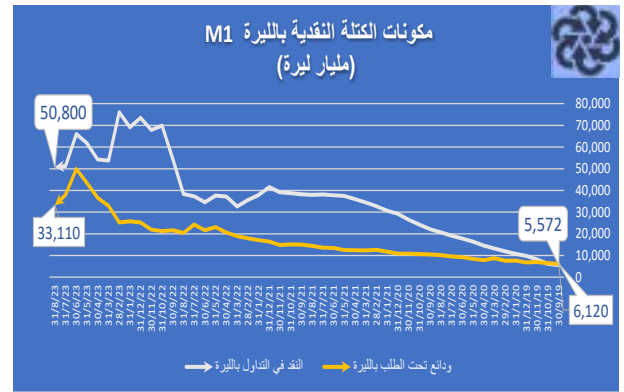


وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ٢٥,٢٪ في نهاية آب ٢٠٢٣. وتتوزّع باقي الودائع بالليرة بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

- استقرّت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة على ١١٦٢٩ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقارنةً مع ١١٦٦٣ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٣، مقابل ١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

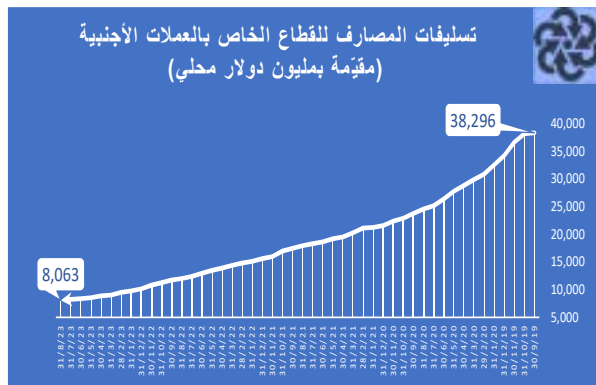
• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M٢، إلى ٥٠٨٠٠ مليار ليرة في نهاية



مليارات للقطاع الخاص المقيم و ١,٠ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٨,٣ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٣ و ١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

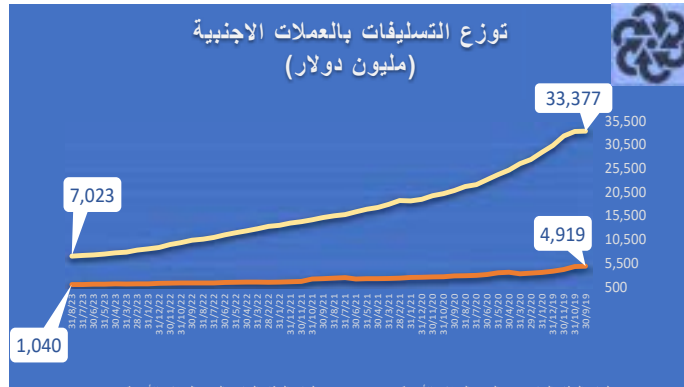


• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية

تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف إلى ٩٢,٢ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٩٢,٧ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٣ و ٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

تابعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية تراجعها إلى حوالي ٨,١ مليارات دولار في نهاية آب ٢٠٢٣، موزّعة بين ٧,٠





وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٨,٧٪ في نهاية آب ٢٠٢٣. استقرت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، على ٢,٧ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٣ كما في نهاية تموز ٢٠٢٣، مقابل ٢,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪).

- تراجعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة قليلاً إلى حوالي ٤,٤ مليارات دولار في نهاية آب ٢٠٢٣ مقارنة مع ٤,٥ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٣، كما تراجعت قليلاً التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة إلى ٣,١ مليارات دولار مقابل ٣,٣ مليارات دولار في التاريخين المذكورين على التوالي.

وتراجعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة و الالتزامات تجاه المراسلة (مليون دولار)

التاريخ	ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة (مليون دولار)	التزامات تجاه المصارف المراسلة (مليون دولار)
31/8/23	9,661	8,976
31/7/23	4,401	3,109
31/6/23	3,109	3,109
31/5/23	8,976	3,109

• تراجعت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد) إلى ٨٣,٩ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٨٤,٢ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

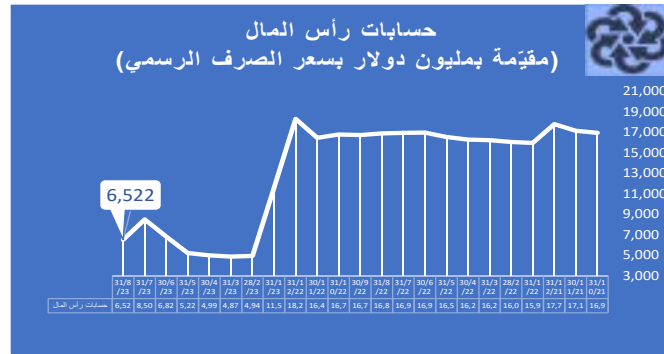
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان باليرة و العملات (مقيمة بملايين الدولارات بسعر الصرف الرسمي)

التاريخ	ودائع المصارف لدى مصرف لبنان باليرة و العملات (مقيمة بملايين الدولارات بسعر الصرف الرسمي)
31/8/23	117,642
31/7/23	83,882
31/6/23	83,882
31/5/23	83,882



لبنان التعميم الوسيط رقم ٦٧٧ في أيلول ٢٠٢٣ أوقف بموجبه تنفيذ التعميم الوسيط رقم ٦٧٦، فعادت المصارف إلى تسجيل الخسائر المتعلقة بمراكز القطع في بند «حسابات رأس المال».

• تراجعت حسابات رأس المال، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، إلى ٦,٥ مليارات دولار في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٨,٥ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٣. ويعود ذلك إلى إصدار مصرف



على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call)، فقد بلغت ١٠,٣٤٪ في نهاية شهر آب ٢٠٢٣ مقابل ١٢,٠٤٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٣٪ في نهاية آب ٢٠٢٢). وفي آب ٢٠٢٣، راح هذا المعدل بين ١٪ كحدّ أدنى و ١٤,٠٪ كحدّ أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الليرة

في آب ٢٠٢٣، انخفض متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٤١٪ مقابل ٠,٨١٪ في الشهر الذي سبق (٠,٦٠٪ في آب ٢٠٢٢)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى ٣,٧٧٪ في آب ٢٠٢٣ مقابل ٣,٦٠٪ في تموز ٢٠٢٣ (٤,٨٥٪ في آب ٢٠٢٢).

جدول رقم 9 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

آب 2023	تموز 2023	آب 2022	
0,41	0,81	0,60	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
3,77	3,60	4,85	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
100,34	120,40	3,00	معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة

المصدر: مصرف لبنان

توقّف بالليور كمؤشر مرجعي للفوائد في الأسواق العالمية، ليُصار إلى الاعتماد على فوائد مرجعية بديلة هي في لبنان SOFR للدولار الأميركي وESTR لليورو، على أن يُضاف إليهما قيمة تسوية الهامش المجدّدة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة IDA Spread Adjustment (التعميم الوسيط رقم ٦٤٠). وقد بلغ معدل SOFR ٥,٣٠٪ في آب ٢٠٢٣. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار

في آب ٢٠٢٣، انخفض متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٣٪ مقابل ٠,٠٨٪ في الشهر الذي سبق (٠,١٠٪ في آب ٢٠٢٢)، كما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى ٢,٤٠٪ في آب ٢٠٢٣ مقابل ٢,٦١٪ في تموز ٢٠٢٣ (٥,٥١٪ في آب ٢٠٢٢). وفي آب ٢٠٢٣، بلغ متوسط معدل ليور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر ٥,٦٤٪ مقابل ٥,٥٨٪ في الشهر الذي سبق و ٢,٩٥٪ في آب ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أن العمل

جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

آب 2023	تموز 2023	آب 2022	
0,03	0,08	0,10	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
2,40	2,61	5,51	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,64	5,58	2,95	متوسط معدل ليور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

دولار في نهاية آب ٢٠٢٢. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ١٢٩٢ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ٣٠٨١ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى ١٣٩٠٢ مليون دولار في نهاية آب ٢٠٢٣ مقابل ١٣٨١١ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و ١٤٧٥٧ مليون



الملحق الإحصائي
التطوّرات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	آب-22	ك-22	تموز-23	آب-23
الموجودات				
الموفورات	168146	165536	1273703	1268924
- أوراق نقدية	4960	6552	10592	10698
- ودائع لدى مصرف لبنان	163186	158984	1263111	1258226
ديون على القطاع الخاص المقيم	30813	27150	119444	118003
- بالليرات اللبنانية	14831	13778	11613	12662
- بالعملات الأجنبية	15982	13372	107831	105340
ديون على القطاع العام	21343	17383	51978	52049
منها: سندات بالليرة	15204	12707	11663	11629
سندات بالعملات	5888	4423	39776	39878
ديون مختلفة	250	253	539	542
موجودات خارجية	16373	15184	140616	136587
- قروض على غير المقيمين	3591	3078	16150	15819
- قروض على مصارف غير مقيمة	6017	6333	66846	66008
- موجودات خارجية أخرى	4352	3757	35939	33770
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	1653	1213	12941	13303
محفظه الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	760	804	8740	7687
القيم الثابتة	8144	20690	45567	43908
محفظه القطاع الخاص من الأوراق المالية	3896	4210	68362	67616
موجودات غير مصنفة	5672	4699	58170	18774
المجموع	254388	254853	1757840	1705860
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	152854	154248	1122958	1113530
- ودائع بالليرة	37981	42336	52142	48168
- ودائع بالعملات الأجنبية	114874	111912	1070816	1065362
ودائع القطاع العام	5665	7055	18036	17673
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	35614	35270	322300	320267
- بالليرات اللبنانية	3021	3038	2931	2882
- بالعملات الأجنبية	32592	32233	319369	317385
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	6613	6501	48801	46642
سندات دين	531	417	4360	4401
أموال دائمة	25450	27569	127569	97827
- أموال خاصة	24348	20925	114541	84518
- الرأسمال المساند	1103	6644	13028	13308
مطلوبات غير مصنفة	27660	23793	113815	105521
المجموع	254388	254853	1757840	1705860

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

وضعية مصرف لبنان كما هي نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	آب - 22	ك-1-22	تموز -23	آب -23
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	40134	40777	401927	401307
- ذهب	24112	25102	270549	268961
(مقيم بملايين د.أ)	(15995)	(16651)	(18037)	(17931)
- عملات أجنبية	16022	15675	131378	132346
(مقيمة بملايين د.أ)	(10628)	(10398)	(8759)	(8823)
ديون على القطاع الخاص	395	342	348	348
سلفات للمصارف التجارية	18129	16159	14171	14077
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1880	1830	1566	1564
سلفات للقطاع العام **	0	0	249332	249256
فروقات القطع *			616529	631257
محفظة الأوراق المالية	69269	67849	144108	142322
القيم الثابتة	446	431	505	507
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	18081	18081	18081	18081
موجودات غير مصنفة	106859	140508	99846	102670
المجموع	255194	285977	1546414	1561388
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	43394	80171	61963	61634
ودائع المصارف التجارية	159128	153275	1303131	1300010
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	2529	2645	11396	11483
ودائع القطاع الخاص	73	369	2305	2193
التزامات تجاه القطاع العام	18367	19341	115652	134657
فروقات قطع	17640	19131	0	0
التزامات خارجية	2497	2495	25963	25605
(مقيمة بملايين د.أ)	(1656)	(1655)	(1731)	(1707)
التزامات خاصة طويلة الأجل	90	90	0	0
الأموال الخاصة	5318	5296	13487	13487
مطلوبات غير مصنفة	6157	3162	12517	12320
المجموع	255194	285977	1546414	1561388

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.
 ** استناداً إلى المادتين ٨٥ و٩٧ من قانون النقد والتسليف واللتين تنصان على كون مصرف لبنان هو مصرف القطاع العام والعميل المالي له، قام مصرف لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٧ بتسديد مدفوعات عن الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية من احتياطياته وذلك ريثما تقوم الدولة بسداد هذه المبالغ بالعملة الأجنبية لاحقاً.
 لقاء هذه المدفوعات، تم تخصيص قيمة موازية بالليرة اللبنانية بمثابة ضمانة نقدية وفقاً لمعدل صرف مقداره ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وهكذا كان مجموع ودائع القطاع العام المقيم بالليرة اللبنانية لغاية تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ يفوق الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملات الأجنبية، ما أدى إلى رصيد صافي دائن لمجموع ودائع القطاع العام في جهة «المطلوبات».
 وبعد أن تم بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١ اعتماد معدل صرف ١٥٠٠٠ بدلاً من ١٥٠٧,٥، أصبح الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملات الأجنبية يفوق قيمة الضمانة النقدية، فنتج عن ذلك «صافي مدين» لصالح مصرف لبنان، ما استوجب إظهار ما يوازي بالليرة اللبنانية رصيد المدفوعات الصافي التراكمي ضمن بند تسليفات للقطاع العام جهة «الموجودات».



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	آب - 22	ك-1-22	تموز - 23	آب - 23
الكتلة النقدية M1	58783	98780	89338	83911
- النقد في التداول	38367	73514	51273	50800
- ودائع تحت الطلب بالليرة	20416	25266	38065	33110
الكتلة شبه النقدية	133336	130423	1093168	1087817
- ودائع أخرى بالليرة	17898	17802	15866	15641
- ودائع بالعملة الأجنبية	115438	112620	1077302	1072176
سندات دين	397	369	3907	3923
النقد وشبه النقد				
- بالليرات البنائية M2	76681	116583	105203	99552
- بالليرات والعملة M3	192515	229572	1186412	1175651
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	210291	247761	1205885	1197497
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	17351	18197	215834	216410
- الموجودات بالذهب	24112	25102	270549	268961
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(6762)	(6905)	(54715)	(52551)
وضعية القطاع العام المدينة	41988	31711	841647	835517
- ديون صافية على القطاع العام	59628	50842	225119	204260
- فروقات القطع	(17640)	(19131)	616529	631257
ديون على القطاع الخاص	33983	30038	132654	130570
- بالليرات البنائية	16679	15449	12963	14009
- بالعملة الأجنبية	17305	14589	119691	116561
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	99193	149625	(3723)	(6847)
المجموع	192515	229572	1186412	1175651

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
أب 2023

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	16939.58	17174.26	17069.33	17008.73
الجنيه الاسترليني	18864.00	19243.50	19058.14	19020.00
الين الياباني	102.34	105.46	103.58	102.83
الدولار الكندي	11021.31	11313.92	11127.51	11075.01
الدولار الأسترالي	9597.00	9952.50	9725.36	9703.50
اليورو	16180.50	16527.00	16361.57	16309.50

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	تموز-23				أب-23			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.27	1.31	1.29	1.28	1.26	1.28	1.27	1.27
الين الياباني	138.05	144.68	141.03	142.29	141.76	146.54	144.89	145.54
الفرنك السويسري	0.85	0.90	0.87	0.87	0.87	0.88	0.88	0.88
اليورو	1.09	1.13	1.11	1.10	1.08	1.10	1.09	1.09
أونصة الذهب	1910.95	1978.88	1949.31	1965.52	1889.41	1944.14	1918.21	1940.11

المصدر : Bloomberg.com



حول مراجعة نظرية شروط استمرارية السياسة المالية

إعداد: مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

المتوجبة عليها أي لخدمة الدين العام. وهذه الزيادة غير قابلة للاستمرار بلا حدود لسببين على الأقل، إذ كلما ارتفعت نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج كلما ازدادت معارضة الناس لكل زيادة إضافية لها، وأيضاً وخاصةً كلما زادت الآثار التشويهية للضرائب على قرارات الاستهلاك والاستثمار وتباطأ النمو الاقتصادي عن النمو الممكن تحقيقه potential growth.

ما تقدم يسمح بالاستنتاج أن هناك سقفاً لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، - يختلف بين بلد وآخر، - إذا جرى تجاوزه تجد الدولة نفسها عاجزة عن زيادة الضرائب بصورة كافية لخدمة ديونها. عندها قد تتوقف الدولة عن تسديد التزاماتها أو تلجأ إلى تنقيد دينها monetization عن طريق الاستدانة من المصرف المركزي. هذا الأمر يعرض البلد المعني إلى مخاطر التضخم وانهايار سعر صرف العملة الوطنية، مع ما يترافق معه أو ينتج عنه من أزمات اقتصادية واجتماعية.

من هنا، نرى بأنه لا يمكن الإبقاء على سياسة مالية تؤدي دوماً إلى زيادة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي بلا حدود، وفي الوقت ذاته اتباع سياسة نقدية تقوم على تثبيت سعر صرف العملة الوطنية. فالسياسة تتناقضان، وإذا استمرت معاً، فلا بد أن يؤدي الأمر إلى أزمة قوتها كافية لتجعل السلطات مضطرة إلى التخلي عن تثبيت سعر الصرف. وفي حال أرادت السلطات تلافى انفجار الأزمة، فعليها أن تعتمد قبل فوات الأوان إلى تغيير سياستها المالية، عن طريق زيادة الإيرادات العامة أو خفض النفقات العامة، أو عن طريق الإثني معاً، بحيث تصبح السياسة المالية قابلة للاستمرار، أي أنها تؤدي إلى تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند حدود معينة أو خفضها إلى المستوى المرغوب فيه أو المستهدف.

وكلما طال الزمن على اتباع سياسة مالية غير قابلة للاستمرار في بلد معين وارتفعت بالتالي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، بعبارة أخرى كلما تأخرت المباشرة بعملية الإصلاح المالي لجعل السياسة المالية قابلة

لنتناول في هذه الدراسة بإيجاز دور المالية العامة في لبنان في وقوع الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعرفها البلد منذ العام ٢٠١٩، خاصة في ظل السياسة النقدية المعتمدة والقائمة على تثبيت سعر الصرف. سنبدأ بعرض بعض الأفكار المبسطة في الأدب الاقتصادي حول موضوع شروط استمرارية السياسة المالية، لنركز في القسم الثاني على نتائج سياسة المالية العامة التي كانت توسعية/غير منضبطة إلى حد كبير في العقود الثلاثة الأخيرة، فكان العجز العام السنوي ضخماً وأدى إلى ارتفاع المديونية العامة بشكل كبير، بحيث تؤكد مقارنتها مع المستويات القائمة في غالبية دول العالم على الوضع غير المقبول الذي استمر لسنوات طويلة، مع غياب الرغبة بالقيام بالإصلاحات الضرورية.

شروط استمرارية السياسة المالية: بعض الأفكار في الأدب الاقتصادي

ثمّة اهتمام واسع في الأدب الاقتصادي بموضوع الدين العام، وبشكل خاص بشروط استمرارية Sustainability السياسة المالية. والسؤال المطروح هو لأي مدى تستطيع الدولة أن تستمر في الإنفاق بمبالغ تفوق إيراداتها، من خلال الاستدانة لسد العجز. بمعنى آخر هل تستطيع الدولة أن تنفق بلا أية حدود؟

تحدّ قدرة الدولة، كما الأفراد، على الاستمرار في الاستدانة قدرة كل منهم على السداد. لكن، فيما يُفترض أن يكون الفرد قادراً على وفاء ديونه - الأصول والفوائد- في خلال حياته، فإنّ الدولة لا نهاية لوجودها من حيث المبدأ، أي أنّ الدولة تستطيع أن تبقى مستدينة إلى ما لا نهاية. فيكفيها إذاً أن تبقى قادرة على دفع الفوائد على ديونها أو خدمة الدين. أما الأصول، فيمكن أن تستبدلها عند الاستحقاق بديون جديدة.

لكن هذا لا يعني أبداً أنّ الدولة تستطيع أن تترك نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ترتفع بشكل غير محدود. ذلك أنه كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما احتاجت الدولة بشكل خاص إلى زيادة نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي لتأمين الفوائد

إلى أنه ينبغي لاستراتيجية المالية العامة أن تعيد القدرة على تحمّل الدين أي جعل الدين قابلة للاستمرار وتوفير الخدمات العامة مع فتح المجال للإنفاق الاجتماعي والاستثماري. ويشمل ذلك الضبط التدريجي للمالية العامة، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الرصيد الأولي نسبته ١% من إجمالي الناتج المحلي بحلول العام ٢٠٢٧، وهو الأمر الذي من المفترض أن يؤدي بالتوازي مع عملية إعادة هيكلة الدين إلى خفض الدين العام إلى حوالي ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي بحلول العام ٢٠٢٧، ووضعه في مسار تنازلي بعد ذلك، ما يؤمن القدرة على تحمّل الديون، مؤكداً أنّ الإصلاحات هي فرصة لإطلاق الموارد في ظلّ اتفاقية سيدر Cedre، والتي ستدعم مع مانحين آخرين الإنفاق الاجتماعي والإئمائي.

في موضوع الضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة، رأى الصندوق بأنّ الخطوة الأولى هي اعتماد سعر صرف موحد للأغراض الجمركية والضريبية في موازنة ٢٠٢٣، وتعديل الضرائب والرسوم في موازنة ارتفاع معدلات التضخم، واتخاذ الخطوات الأولى نحو استعادة وإصلاح الإدارة العامة. في السنوات اللاحقة، سيتطلب تعزيز المالية العامة إصلاحات لتعبئة الإيرادات تركز على توسيع القاعدة الضريبية، وسدّ الثغرات القائمة، وتحسين الامتثال الضريبي عبر دافعي الضرائب من خلال إدارة ضريبية معززة وحديثة. إنّ جهود تعبئة الإيرادات تعتبر أمراً بالغ الأهمية لدعم الزيادة التدريجية في الإنفاق الاجتماعي والإئمائي إلى مستويات أعلى. وينبغي دعم استراتيجية المالية العامة بإصلاحات للتخلص من خسائر الشركات المملوكة من الدولة والتخلص التدريجي من التحويلات من الخزينة، لا سيّما إلى قطاع الطاقة، وتحسين الإدارة العامة، وتعزيز إصلاحات نظام التقاعد المُستدام.

للاستمرار وإزالة خطرهما على سعر صرف العملة الوطنية، كلّما أصبحت عملية الإصلاح هذه أكثر صعوبة وكلفة.

حالة لبنان بشكل مختصر

اعتمد لبنان سياسات مالية توسّعية غير منضبطة في العقود الثلاثة الأخيرة، أدت إلى مستويات مرتفعة في العجز العام والدين العام، وإن كانت الأرقام قد سجّلت بعض التحسّن في بعض الأوقات، بخاصّة إثر مؤتمر باريس ٣، أمّا بقيت عند مستويات مرتفعة.

لن ندخل في تفاصيل أرقام المالية العامة والدين العام في العقود الثلاثة الأخيرة بل نكتفي باستعراضها في جدول ورسم بياني، تظهر بوضوح المقلق للبنان من خلال مؤشري العجز في المالية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. فالمستويات المسجّلة هي جداً مرتفعة بجميع المعايير. على سبيل المثال، حدّدت اتفاقية ماستريخت (١٩٩٢) خمسة معايير من أجل تحقيق التقارب الاقتصادي والنقدي بين بلدان الإتحاد الأوروبي قبل السماح لها بالانضمام إلى منطقة اليورو منها :

- عجز في المالية العامة لا يزيد عن نسبة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي.
- دين عام لا تتجاوز نسبته ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

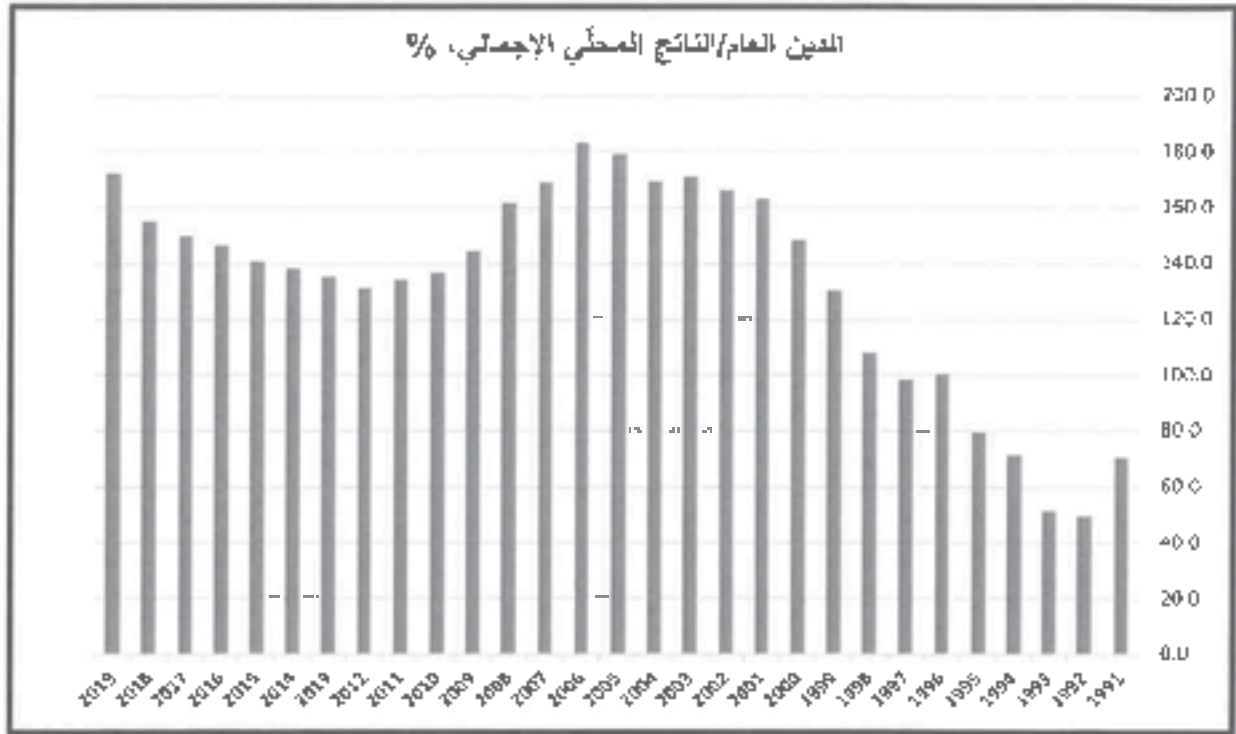
وأيضاً نورد في الجدول رقم ٢ جولة على بلدان العالم، الغنية والفقيرة مروراً بالبلدان ذات الدخل المتوسط، وذلك لإلقاء الضوء والتأكيد على المستويات المرتفعة جداً التي وصلت إليها المالية العامة في لبنان.

وقد تناول صندوق النقد الدولي هذا الموضوع في تقريره الأخير عن لبنان الصادر في حزيران ٢٠٢٣، بحيث أشار

جدول رقم ١- تطوّر المالية العامة والدين العام في لبنان

الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي، %	العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي، %	السنة
49.6	-11.5	1992
51.4	-9.0	1993
71.5	-19.6	1994
79.5	-15.9	1995
100.2	-18.3	1996
98.3	-21.5	1997
108.2	-13.4	1998
130.3	-13.8	1999
148.1	-23.1	2000
163.0	-16.2	2001
166.5	-15.2	2002
171.2	-13.4	2003
169.5	-9.5	2004
178.9	-8.6	2005
183.3	-13.7	2006
169.3	-10.3	2007
161.6	-10.0	2008
144.5	-8.4	2009
136.9	-7.5	2010
134.5	-5.9	2011
131.1	-8.9	2012
135.4	-9.0	2013
138.4	-6.4	2014
140.9	-7.9	2015
146.4	-9.7	2016
150.0	-7.1	2017
155.1	-11.4	2018
172.3	-11.0	2019

مصادر المعلومات: وزارة المالية- الإحصاء المركزي- صندوق النقد الدولي.



جدول رقم ٢- المالية العامة والدين العام في عدد من دول العالم في العام ٢٠٢٢

الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي، %	العجز العام (-) أو الفائض / الناتج المحلي الإجمالي، %	
		الإقتصادات المتقدمة
		منطقة اليورو والاقتصادات المتقدمة الكبرى
77.8	-3.3	النمسا
105.3	-4.3	بلجيكا
106.6	-0.7	كندا
67.5	-0.9	كرواتيا
86.5	2.3	قبرص
17.2	-1.2	استونيا
74.8	-1.9	فنلنده
111.1	-4.9	فرنسا
66.5	-2.6	ألمانيا
177.4	-4.0	اليونان
45.2	1.2	ايرلنده
144.7	-8.0	إيطاليا
261.3	-7.8	اليابان

24.3	-0.2	اللوكسمبورغ
48.5	-1.0	هولنده
116.0	-1.9	البرتغال
70.2	-3.3	سلوفينيا
112.0	-4.5	اسبانيا
102.6	-6.3	المملكة المتحدة
121.7	-5.5	الولايات المتحدة الأمريكية
		الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
		الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
52.4	2.2	الجزائر
49.3	-2.1	أرمينيا
117.6	-5.6	البحرين
40.6	-1.1	دجيبوتي
88.5	-5.8	مصر
39.8	-2.6	جورجيا
34.0	-4.0	ايران
43.3	6.4	العراق
89.4	-6.9	الأردن
2.9	11.6	الكويت
68.8	-5.1	المغرب
40.1	6.3	سلطنة عمان
75.8	-7.8	باكستان
45.3	14.2	قطر
22.6	2.5	المملكة العربية السعودية
127.6	-2.1	السودان
79.4	-6.6	تونس
30.0	9.0	الإمارات العربية المتحدة
73.5	-1.8	اليمن
		أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
56.8	-6.7	ساحل العاج
46.4	-4.2	اثيوبيا
38.0	-5.5	نيجيريا
75.0	-6.1	السنغال
41.6	-3.3	تنزانيا
92.8	-2.1	زمبابوي
		أمريكا اللاتينية والكاريبي
84.5	-3.9	الأرجنتين
85.9	-4.6	البرازيل
63.6	-6.7	كولومبيا
56.0	-4.4	المكسيك

54.9	-3.9	بانا ما
61.0	-2.5	الأورغواي
157.8	-6.0	فنزويلا
أوروبا الناشئة والنامية		
21.8	-0.8	بلغاريا
76.3	-6.1	هنغاريا
49.6	-3.1	بولندا
48.7	-5.8	رومانيا
19.6	-2.2	روسيا
53.5	-0.1	صربيا
31.2	-1.6	تركيا
81.7	-16.7	أوكرانيا
آسيا الناشئة والنامية		
39.1	-3.8	بنغلادش
77.1	-7.5	الصين
83.1	-9.6	الهند
39.9	-2.3	اندونيسيا
66.3	-5.3	ماليزيا
63.9	-5.2	ميانمار
43.8	-3.3	النيبال
57.5	-5.2	الفلبين
117.7	-10.4	سريلانكا
60.5	-5.5	تايلند
37.1	-2.5	فيتنام

المصدر : صندوق النقد الدولي - آفاق الإقتصاد العالمي نيسان ٢٠٢٣

أمراً مستغرباً، ويعكس عدم وجود رغبة ببناء اقتصاد سليم واستسهال إرضاء الناس من خلال تثبيت سعر الصرف والذبائنية السياسية وغيرها من الأمور. ومع الإصرار على اعتماد سياسة تثبيت سعر الصرف، كان من الضروري ضبط وتصحيح أوضاع المالية العامة وجعلها قابلة للاستمرار وهو أمر ممكن وسهل، خاصة وأنّ المجال كان متاحاً لزيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي وللتخفيف من الكثير الكثير من النفقات العامة غير المجدية.

في خلاصة ما سبق، لا يمكن أن تستمرّ الدولة بالإنفاق وبالاستدانة دون أية حدود، كما لا يمكن أن تتعايش سياسة مالية توسّعية مع سياسة تثبيت سعر الصرف في بلد يتمتّع بحرية في حركة الرساميل. وكما هو معلوم، اعتمد لبنان منذ العام ١٩٩٣ سياسة ربط ثمّ تثبيت سعر الصرف، وأيضاً سياسات مالية توسّعية في الفترة المذكورة لم تحترم السقوف والمعايير، واستسهلت الاستدانة من المصرف المركزي، ورأينا نتائجها في الفقرة السابقة. وكان استمرار السياستين المذكورتين معاً طيلة السنوات الماضية



تراجع مؤشر مديري المشتريات

في آب 2023، انخفض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي PMI في لبنان الذي يعده بلوم انفست بنك إلى 48,7 نقطة بعد أن كان بلغ 50,3 نقطة في تموز الماضي. ونتج ذلك من انخفاض الطلبات المحلية والجديدة، كما من اقتراب نهاية الموسم السياحي الذي شهد إنفاقاً من قبل المغتربين الذين كانوا كثيراً، إضافة إلى غياب اليقين حول التوقعات الاقتصادية مع عدم المباشرة بالإصلاحات الضرورية.

مؤشر تجار بيروت - فرنسبنك

أظهر مؤشر جمعية «تجار بيروت - فرنسبنك» لتجارة التجزئة» للفصل الثاني من العام 2023 تحسناً طفيفاً في الاستهلاك في ظلّ تباطؤ نسبة التضخم الفصلية، ليلج المؤشر 0,64 نقطة في الفصل الثاني 2023. وتظهر أرقام الأعمال الإسمية (Nominal) المجمعة لقطاعات تجارة التجزئة بين الفصل الثاني 2022 والفصل الثاني 2023، ارتفاعاً بنسبة 17,97%، وذلك بعد استثناء قطاع المحروقات الذي سجّل زيادة بلغت 9,35% من حيث الكميات التي تمّ بيعها خلال هذا الفصل. ولكن بعد عملية تثقيفها بنسبة مؤشر غلاء المعيشة للفترة المعنية (+253,55%)، يتبيّن أنّ الأرقام الحقيقية قد سجّلت بالفعل انخفاضاً بالمقارنة مع الفصل الثاني من السنة السابقة، ولو بوتيرة أقلّ من الفصول الماضية، وذلك في قطاعات الأسواق التجارية كافة باستثناء قطاع الوقود.

ارتفاع عدد الوافدين إلى لبنان في النصف الأول 2023

وصل عدد الوافدين السياح إلى لبنان إلى 751190 شخصاً في النصف الأول من العام 2023، بزيادة نسبتها 31,6% قياساً على النصف الأول من العام 2022 حيث بلغ عددهم 570738 شخصاً. وشكّل القادمون من الدول الأوروبية 40,1% من المجموع في النصف الأول 2023، ثمّ الوافدون من الدول العربية (26,1%)، والدول الأميركية (20,8%)، فدول آسيا (5,3%)، وأوقيانيا (3,9%)، وأفريقيا (3,7%).

التصنيف الائتماني لليرة اللبنانية سلبياً

أبقت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد أند بورز غلوبال"، التصنيف الائتماني بالعملة الأجنبية للبنان عند SD/SD والتصنيف الائتماني بالعملة المحلية عند CC/C، كما أبقت نظرتها المستقبلية سلبية للتصنيف الائتماني طويل الأجل بالعملة المحلية. وقالت الوكالة إن التوقعات لا تفترض حدوث أي تحسن كبير في صنع السياسات في المستقبل القريب. وأضافت أن تحصيل إيرادات بسعر الصرف على منصة "صيرفة" سيخفف بصورة متواضعة الاختناقات المالية اعتباراً من العام 2023. يُذكر أن تصنيف "SD" يعني أن الدولة قد تتخلف اختياريّاً عن بعض الالتزامات.

96,9 مليون دولار من الوكالة الأميركية للتنمية

منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) عقداً لمؤسسة RTI International، وهي معهد أبحاث لا يبغى الربح ومنظمة تنمية دولية رائدة، لتنفيذ برنامج "كتابي 3" الجديد الذي سيمتد على مدة خمس سنوات وتبلغ قيمته 96,9 مليون دولار بهدف دعم النظام التعليمي في لبنان. وتمّ العقد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإثراء. سيعمل مشروع "كتابي 3" على تحسين مهارات القراءة والكتابة، والحساب، والتعلّم الاجتماعي الانفعالي، ونتائج التعليم الشامل لدى الطلاب في جميع أنحاء البلاد. كما سيوفّر المشروع مهارات حياتية وتوجيهاً مهنيّاً للطلاب في المرحلتين المتوسطة والثانوية.

ويقدم "كتابي 3" دعماً فنياً لكل من وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإثراء بهدف تحسين المناهج الشاملة، والبحوث، والقدرة على تقييم الأداء. وسيعمل أيضاً على تحسين نتائج التعلم لدى حوالي 350 ألف طالب، وتعزيز الممارسات التعليمية لدى حوالي 25 ألف معلّم، وزيادة معدل استبقاء الطلاب في 1200 مدرسة عامة ومدرسة خاصة ذات التكلفة المنخفضة، بالإضافة إلى تقوية النظام التعليمي لزيادة إمكانية الوصول إلى فرص تعليمية أكثر إنصافاً من قبل الفئات الأكثر حرماناً والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

استراتيجية "التبديل والتسهيل" للتحوّل الرقمي
أطلق وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال مصطفى بيزم، استراتيجية "التبديل والتسهيل"، في إطار الخطة الثلاثية للتحوّل الرقمي، لتبديل ما هو كلاسيكي إلى ما هو متطور بهدف تسهيل أمور الناس واستعادة الثقة بالعاملين في الإدارات العامة.

منذ العام 2013، استثمرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أكثر من 500 مليون دولار لدعم قطاع التعليم في لبنان، بدءاً من إنشاء مكاتب في الصفوف، مروراً بتوفير الدروس الافتراضية، وصناديق تعليمية، ومدرسة صيفية، وصولاً إلى تقديم دعم جامعي ومنح دراسية كاملة قائمة على الجدارة.



منصوري في اجتماعات اتحاد المصارف العربية في السعودية

شارك حاكم مصرف لبنان بالإجابة الدكتور وسيم منصوري في المؤتمر السنوي المصرفي لاتحاد المصارف العربية الذي انعقد في الرياض بعنوان "الآفاق الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الدولية"، في فندق هيلتون - الرياض. ويأتي هذا المؤتمر في إطار سعي الاتحاد الدائم إلى مساعدة كل الدول، بما فيها دعم القطاع المصرفي اللبناني ومساندة المصرف المركزي اللبناني في ظل إدارته الجديدة، ووضع كل علاقاته وإمكاناته في تصرفه لإنجاح مهامه في إنقاذ الوضع النقدي في لبنان. يُذكر أن المؤتمر يشكّل منصة عربية - دولية لمناقشة التحوّلات الاقتصادية الدولية، ومخاطر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، إضافة إلى التشريعات المالية ودورها في تحسين الاستقرار المالي.

الموجودات السائلة الخارجية في مصرف لبنان

أعلن مصرف لبنان أنه بناءً حول القيود المحاسبية الموقوفة في 2023/8/15 وبعد مراجعة الأرقام مع المديرية المعنية، تبين أن الموجودات السائلة الخارجية بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان تعادل ٨٥٤٢ مليون دولار أميركي، أي أنها انخفضت بين آخر شهر تموز ومنتصف شهر آب 2023. وأشار إلى أن الانخفاض في الموجودات السائلة نتج عن تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي خلال الفترة المذكورة، وعن تسديد فوائده استحققت على الودائع العربية وتكاليف التعميم ١٥٨. ولفت البيان أنه خلال الفترة ذاتها، ارتفعت القيمة السوقية لمحفظة سندات اليوروبوندز من ٣٨٧ إلى ٤٢١,٨ مليون دولار أميركي بحسب منصة Bloomberg.

في ما يلي تفصيل الموجودات والالتزامات الخارجية السائلة في مصرف لبنان في نهاية تموز 2023 و15/8/2023:

مليون د.أ.		المطلوبات الخارجية السائلة	مليون د.أ.		الموجودات الخارجية السائلة (1)
15/8/2023	31/7/2023		15/8/2023	31/7/2023	
305	275	حسابات القطاع العام بالدولار	1530	1530	نقد في الصندوق
9	8	حسابات القطاع المصرفي بالدولار	3297	3114	حسابات جارية
		رصيد حقوق السحب الخاصة	3499	3711	ودائع لأجل
125	125	المتوقّر للاستعمال			أوراق مالية دولية
96	96	اعتمادات مستندية مفتوحة من قبل مصرف لبنان	216	218	
660	660	قروض لجهات عربية (3)	8542	8573	المجموع (2)
106	106	ودائع عربية (3)	421,8	387	القيمة السوقية لمحفظة سندات اليوروبوندز (2)
1301	1270	المجموع			

- (1) تتضمن الحسابات عملات أجنبية أبرزها دولار أميركي ويورو وغيرها مقومة على أسعار الصرف بتاريخ 31/7/2023.
- (2) إن القيمة الاسمية لمحفظة اليوروبوندز هي 5212 مليون دولار أميركي.
- (3) التزامات طويلة الأجل ويترتب عليها فوائد.

73,8% من جهات محلية و26,2% من حالات خارجية. وقد تمّت إحالة 294 حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة. وتمّ رفع السرية المصرفية عن 64 حالة، منها 53 حالة تمّ تلقّيها من الجهات المحلية. وقد توزّعت الحالات الواردة وفق أهمية الجرم بين التهرب الضريبي (15,5%)، تجارة مخدّرات (12,6%)، تزوير (10,2%)، فساد (9%)، احتيال (8%) وغيرها.

الذهب مطابق للكميات الموثقة في بيانات المالية
نشر مصرف لبنان خلاصة تقرير التدقيق بمخزون الذهب لديه، الذي بيّن تطابقاً والكميات الموثقة في بيانات المالية.

التقرير السنوي لهيئة التحقيق الخاصة
أصدرت هيئة التحقيق الخاصة تقريرها السنوي للعام 2022. وبلغ عدد الحالات الواردة إليها 469 حالة، منها



التطور التكنولوجي والتجارة العالمية

الجديدة على زيادة الطلب. ويمكن أن يسهم اعتماد آليات جديدة في زيادة كفاءة الإنتاج، ما يؤدي بدوره إلى تراجع الأسعار الحقيقية وإلى زيادة الإنتاج والصادرات من الدول المبتكرة.

كما التقدم التكنولوجي في وسائل النقل، لعبت ابتكارات الاتصالات السلكية واللاسلكية دوراً حاسماً في تسهيل التجارة. فاستخدام الإنترنت، على سبيل المثال، يمكن الشركات من العثور على موردين وشركاء جدد من أماكن بعيدة. كما يفتح مجالات جديدة للتجارة، لاسيما في الخدمات الرقمية.

تؤثر التجارة أيضاً على التغيير التكنولوجي من خلال خلق سوق أكبر تتزايد فيها حدة المنافسة. فمع قدرة الشركات الرائدة على ولوج السوق العالمية، يمكنها زيادة أرباحها والاستثمار في الأبحاث والتطوير، ما يؤدي إلى مزيد من الابتكار السريع. في الوقت ذاته، تعطي منافسة رواد عالميين آخرين الشركات حافزاً للبقاء في طليعة التقدم التكنولوجي. في الواقع، يكون التأثير الكلي للتجارة والتكنولوجيا على التطور إيجابياً، لأن التقنيات الجديدة تسهم في تحسين الإنتاجية وتوسيع نطاق التجارة. كما تمكن التجارة أيضاً التقنيات الجديدة من الانتشار بشكل أسرع حول العالم، ما يعزز النمو بشكل أكبر. ومع ذلك، هناك رابحون وخاسرون من كل من التقدم التكنولوجي والتجارة، مع تخلف أسرى التكنولوجيا القديمة عن ركوب الموجة. إذ تشهد بعض البلدان تدهور صناعات معينة، ما يتطلب دعم العمال الذين يفقدون وظائفهم في ظل استمرار انتشار التكنولوجيا والتجارة. وبالمثل، فإن البلدان المستبعدة إلى حد كبير عن الأسواق العالمية، بسبب السياسة أو الجغرافيا أو البنى التحتية، ستواجه مزيداً من التخلف.

في السنوات الأخيرة، باتت قيود التصدير على المواد النادرة المستخدمة في منتجات التكنولوجيا العالية، والآلات المستخدمة لصنعها، وحتى البضائع عالية التقنية نفسها أداة لإبطاء التقدم التكنولوجي في الدول الأجنبية. تضعف هذه التدخلات الحكومية كلاً

يخلق التغيير التكنولوجي الحماس والخوف في آن معاً، فهو يسهم في المزيد من العمل بمجهود أقل، في حين يثير القلق من الاستبدال. ويساعد هذا التغيير في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتقدم، فيما التخلف عن ركوب هذه الموجة يتعرض لخطر فقدان مصادر الرزق. وللتجارة الدولية أثر مماثل لكنه يترافق مع نسبة قلق أكبر كون المنافع المحققة أقل وضوحاً للناس من تلك المحققة من الابتكار. وحين يجتمع التغيير التكنولوجي مع التجارة الدولية، يمكن أن تكون النتيجة بالغة القوة كون هذا المزيج يزيد من وتيرة الابتكار والاعتماد على التكنولوجيا والنمو الاقتصادي، ويخلق بالتالي قوة استقطاب داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. وغالباً ما تسهم الجغرافيا السياسية بتأجيج المشاعر. ففي الوقت الذي تتنافس فيه البلدان لتجد لها مكاناً على الساحة التكنولوجية، تظهر التجارة كوسيط مهم لنقل هذه الابتكارات التي تحدث تغييراً. فالتجارة الدولية تسهم في تسريع عجلة النمو مع انتشار التكنولوجيا، لكنها تنطوي على خطر مشاركة الأسرار التجارية مع منافسين أجنبي. تؤثر هذه الضغوط على خيارات السياسات. أدت النتائج التي لحقت بالعمال بسبب التجارة والتكنولوجيا عبر التاريخ إلى ظهور دعوات تطالب بالحماية، علماً أن تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي ومساعدة العمال على الحصول على وظائف جديدة تشكلان استراتيجية طويلة الأجل أفضل من فرض حواجز تجارية. في المقابل، وفي عالم يشهد تفتتاً وتباطؤاً في انتشار التكنولوجيا، تواجه الحكومات تحديات جديدة على صعيد السياسات الهادفة إلى تحفيز التجارة والابتكار والنمو. فعلى الرغم من أن المبتكرين قد يهدفون إلى التحرك بسرعة وكسر كل ما هو قديم، يتوجب على صانعي السياسات حماية المؤسسات القائمة والحفاظ على إمكانية التنبؤ من أجل المستثمرين.

يمكن أن يؤدي التقدم التكنولوجي إلى ظهور سلع جديدة وآليات جديدة ووسائل نقل جديدة تؤثر جميعها على التبادل التجاري وتساعد في تعزيز النمو. وتحفز البضائع

وثمة أيضاً خطر يتمثل بإمكانية أن تأتي السياسات المتبعة برودة فعل عكسية. على سبيل المثال، يمكن أن تُسهم الضوابط على صادرات الرقائق الإلكترونية المتطورة والأدوات اللازمة لإنتاجها في فقدان الولايات المتحدة ميزتها في التصميم نتيجة انخفاض حصتها في السوق وتحوّل الحوافز إلى الخارج. وفي حال حدوث ذلك، فقد تؤدي السياسة المتبعة إلى مخاطر أمنية أكبر. ولعلّ السؤال الذي يجب على البلدان الأخرى طرحه هو ما الذي يتعيّن فعله لتجنّب الوقوع وسط الصراع بين الولايات المتحدة والصين. ومن حسن الحظ أنه على الرغم من المخاطر الأمنية، لا تزال معظم أسس الاقتصاد صامدة. والبلدان التي تشجّع دخول الشركات وتوسّعها في ظلّ توفير مناخ استثمار جيد، وبنية تحتية سليمة، وإمكانية الحصول على التمويل ستظل في طليعة عمليات الابتكار. وسيستمر انفتاح التجارة والسياسات التي يمكن التنبؤ بها في توجيه الموارد إلى استخداماتها الأكثر إنتاجية. حينئذٍ، يمكن أن تستفيد البلدان التي تلتزم بهذه السياسات مع انتقال جزء من الإنتاج بعيداً عن الصين.

وربما يتمثل الخطر الأكبر الذي ينطوي عليه الاتجاه الحالي في أنّ مثل هذه الممارسات تكون سريعة الانتشار. ولا يتوقف التاريخ عن الإظهار بأن التعريفات الجمركية تؤدي إلى تدابير انتقامية، ما يسبّب المزيد منها. فإن دعم الحكومة لشركة أو صناعة معينة يجعل المنافسين الأجانب في وضع سيء، ما يدفعهم إلى الضغط للحصول على دعم مماثل. ففي العالم الذي يخرج فيه كلّ من الدعم وسياسة الحماية الاقتصادية عن السيطرة يخطو مسار زيادة الدخل على المستوى العالمي ومواجهة التحديات نحو الوراء.

المصدر: Finance & Development, June 2023, "Intersecting paths"

من النمو العالمي والابتكار، في الوقت الذي تتباطأ فيه التجارة والتكنولوجيا. كما أنّ انخفاض صادرات منتجات التكنولوجيا العالية من شأنه أيضاً إبطاء نمو الأرباح وتقليص أموال صناعات التكنولوجيا العالية المخصصة للاستثمار في البحث والتطوير. علاوة على ذلك، يمكن أن تكون القيود التجارية الجديدة ضارة، لاسيّما في ما يخصّ السلع البيئية والابتكارات الخضراء. فالتحول إلى مصادر الطاقة المتجدّدة يكون أسرع مع توسّع انتشار الابتكار وانخفاض الأسعار.

يمكن للحكومات مواصلة تعزيز التجارة والتكنولوجيا واستخدام العائدات لدعم الأشخاص والمناطق التي تتأثر سلباً بالتغيرات التكنولوجية. ويبقى السؤال حول كيفية الاستفادة من التجارة والتكنولوجيا في التصدي للتهديدات بدءاً من الأوبئة والكوارث الطبيعية، وصولاً إلى التكيف مع تغيّر المناخ، ويمكن القول أن الابتكار من أجل إيجاد حلول، والاستعانة بالتجارة هما من أهم الأدوات المساهمة في تخفيف آثار تلك الأحداث، علماً أنّ لهما مخاطر أمنية. لننظر كيف تبلورت التجارة والتكنولوجيا في التجربة الأخيرة: تمّ إنتاج لقاحات فيروس كوفيد-19 وتوزيعها في جميع أنحاء العالم (وإن كان بشكل غير متساوٍ) في وقت قياسي، من خلال الاستفادة من الشراكات العالمية في البحوث والإنتاج. ولكن لسوء الحظ، فإن الجغرافيا السياسية هي التي تحدّد طريقة ابتكار التكنولوجيا الجديدة ونشرها، بما ينطوي عليه هذا الأمر من تداعيات خطيرة على التنمية والعمل المناخي. فقد دأبت الولايات المتحدة على فرض تعريفات جمركية على معظم الواردات من الصين، ووضع قواعد تنظّم حجم متزايد من الصادرات؛ وهو ما تردّد عليه الصين بالمثل. وتؤدي هذه التعريفات إلى إبطاء النمو في أكبر محرّكي للاقتصاد العالمي، وتُلحق الضرر بالابتكار العالمي. ويُعد الخطر الذي تنطوي عليه المبالغة في هذه الإجراءات أمراً حقيقياً له تداعيات خطيرة على التجارة والنمو.



خمسة دروس للمستثمرين

فوق 14% بعد الأزمة المالية العالمية في 2007-2009. لا يزال العديد من الشركات يستخدم العوازل النقدية التي تراكمت خلال فترة الوباء ويعتمد على الديون الرخيصة الممنوحة قبل أن تبدأ أسعار الفائدة بالارتفاع. وقاربت معدلات تغطية الفائدة للمقترضين غير المرغوب فيهم، والتي تقارن الأرباح بكلفة الفائدة، أفضل مستوياتها في عشرين عاماً. فارتفاع معدلات الفائدة قد يصعب حياة المقترضين، من دون أن يجعلها خطيرة بعد.

الفشل المصرفي لا يعني العودة إلى عام 2008 في أسابيع الذعر التي أعقبت انهيار Silicon Valley Bank، وهو بنك أميركي متوسط الحجم، في العاشر من آذار الماضي، بدأت الأحداث تبدو مألوفة. أعقب الانهيار التهافت على مصارف إقليمية أخرى وانهارها (Signature Bank و First Republic Bank)، وعلى انتشار العدوى عالمياً. أجبر بنك Crédit Suisse، وهو بنك استثماري سويسري تأسس منذ 167 سنة، على الاندماج مع منافسه منذ فترة طويلة UBS. في مرحلة ما، بدأ أن Deutsche Bank، المقرض الألماني، كان يتأرجح أيضاً. ولحسن الحظ، تم تفادي أزمة مالية كاملة، ولم يسقط أي مصرف بعد First Republic في الأول من أيار الماضي. تجاهلت أسواق الأسهم الضرر في غضون أسابيع، علماً أن مؤشر kwb لأسهم المصارف الأميركية لا يزال أدنى بنسبة 20% منذ بداية آذار 2023، فيما لم تتحقق المخاوف من حدوث أزمة ائتمانية طويلة الأمد.

يراهن المستثمرون في الأسهم على التكنولوجيا مرة أخرى إلى حد كبير. كان العام الماضي ممتعاً للمستثمرين في عمالقة التكنولوجيا في أميركا. بدأت هذه الشركات في عام 2022 في الظهور بشكل إيجابي: خمس شركات فقط Alphabet و Amazon و Apple و Microsoft و Tesla شكّلت ما يقرب من ربع قيمة مؤشر S & P 500. لكن ارتفاع أسعار الفائدة أعاقها. على مدار العام، انخفضت قيمة الشركات الخمس بنسبة 38%

في العام 2022، استولى التشاؤم على قاعات التداول في جميع أنحاء العالم، مع انخفاض أسعار الأصول، وتخوف المستهلكين وظهور الركود. ومع ذلك، فإن ألمانيا، ذات الاقتصاد الكبير هو البلد الوحيد الذي شهد بالفعل ركوداً معتدلاً حتى تاريخه، إذ بات "الهبوط الناعم" الذي ينجح فيه محافظو المصارف المركزية في ضبط التضخم دون كبح النمو أكثر سهولة في عدد متزايد من البلدان. فمن بين الأمور التي تعلمها المستثمرون:

جديّة بنك الاحتياطي الفيدرالي: أمضى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأشهر التسعة الماضية في تشديد سياسته النقدية بأسرع وتيرة منذ الثمانينات. ومع ذلك، ظلّ المستثمرون غير مقتنعين بهذا التشدد. في بداية العام 2023، أشارت أسعار السوق إلى أن المعدلات ستبلغ ذروتها -دون -5% في النصف الأول من العام، قبل أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في خفضها. في المقابل، اعتقد مسؤولو البنك المركزي أن أسعار الفائدة ستنتهي العام فوق عتبة 5% وأن خفضها لن يبدأ قبل عام 2024. وتبيّن أن المسؤولين انتصروا في النهاية. ومن خلال الاستمرار في رفع أسعار الفائدة حتى أثناء أزمة مصرفية مصعّرة، أقرع بنك الاحتياطي الفيدرالي المستثمرين بأنه جاد في كبح جماح التضخم. ويتوقّع السوق أن يقلل سعر الفائدة القياسي للاحتياطي الفيدرالي العام 2023 عند 5,4%. وهذا مكسب كبير للبنك المركزي الأميركي.

انتصار المقترضين بعد أن أثبتت أسعار الفائدة المرتفعة أنها حقيقية ولكنها ليست مخيفة. منذ بداية العام 2022، ارتفع متوسط سعر الفائدة على أحد مؤشرات الديون الأكثر خطراً المستحقة على الشركات الأميركية من 4,4% إلى 8,1%. رغم ذلك، أفلست قلة منها. ولم ترتفع نسبة التخلف عن السداد للمقترضين ذوي العائد المرتفع خلال الأشهر الإثني عشر الماضية إلا إلى حوالي 3%، وهي أقل بكثير مما كانت عليه في أوقات التوتر السابقة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة التخلف عن السداد

المالية إلى الركود الوشيك. والتفكير هو تقريباً على النحو التالي: إذا كانت أسعار الفائدة القصيرة الأجل مرتفعة، من المفترض أن يكون ذلك بسبب قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتشديد السياسة النقدية لإبطاء الاقتصاد وكبح التضخم. وإذا كانت أسعار الفائدة الطويلة الأجل منخفضة، فهذا يشير إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سوف ينجح في نهاية المطاف، في إحداث الركود الذي سيتطلب منه خفض أسعار الفائدة في المستقبل البعيد. وهذا الانعكاس (مقاساً بالفارق بين عوائد سندات الخزينة لعشر سنوات وثلاثة أشهر) لم يحدث إلا ثماني مرات في السابق خلال السنوات الخمسين الماضية، وأعقبها حالة من الركود.

المراجع : الطبعة الالكترونية من **The Economist**
 .August 1st , 2023

في حين انخفضت قيمة الشركات الأخرى التي تشكل المؤشر بنسبة 15%. وبعد انضمام Nvidia و Meta إليها، هيمنت الشركات السبع على المردود في أسواق الأسهم الأمريكية في النصف الأول من العام 2023. وارتفعت حصتها في الأسعار بحيث مثلت أكثر من 60% من قيمة مؤشر ناسداك.

منحنى العائد المعكوس لا يعني الهلاك الفوري ويعني ارتفاع سوق الأسهم أن مستثمري السندات هم الذين يتوقعون حدوث ركود لم يصل بعد. وعادة، يتجاوز العائد على السندات الطويلة الأجل العائد على السندات قصيرة الأجل، للتعويض على المقرضين لآجال طويلة عن المخاطر الأكبر التي يواجهون. لكن منذ تشرين الأول الماضي، أصبح منحنى العائد معكوساً: فقد كانت أسعار الفائدة قصيرة الأجل أعلى من أسعار الفائدة طويلة الأجل. وهذه هي الإشارة الأكيدة التي ترسلها الأسواق





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

